الاستدلال والاستشهاد بالشعر ودوره في التقعيد عند ابن جني الخصائص (أنموذجا). دراسة إحصائيّة تحليلية.

د. سالمة صالح محمد العمامي.
قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة طبرق

الملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل دور الاستشهاد الشعر في التقعيد عند ابن جني، ودوره المباشر في صوغ القاعدة اللغوية، ويحاول هذا البحث أن يقدم صورة موجزة مفيدة عن طرق صوغ القاعدة اللغوية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، كما يدرس لغة الشعر ومدى انزياحها عن القاعدة اللغوية؛ لأنه يبين مواضع الضرورة وكيف نظر ابن جني لاستخدامها عند الشعراء في الخصائص، و ينظر إلى الغاية التي حدد اللغويون، وفقا لها، الزمان والمكان الذي أخذت منه اللغة، وأثر كل ذلك في التقعيد عند ابن جني، ويفرق بين استعمالين كلاهما مرادف لآخر عند اللغويين هما الاستدلال والاستشهاد.

الكلمات المفتاحيّة: ابن جني – الخصائص – الشعر – الشعراء – التقعيد – الاستشهاد – الاستدلال – الضرورة –المولد.

المقدمة:

اللغة ـ كما نعلم ـ رداء الفكر بها يتجلى ويتمثل، وابن جني استروح في مدارج الفكر، وأخذ بأسباب الكلام، ومجامع البلاغة، فإذا أطنب أجاد وإذا أبلغ أوجز، يتنقل بين المسائل فما فترت فطنته وما اعتكرت قريحته ، اشتغل بعلوم اللغة فشغل وأشغل، ولا يخفى أن كتابه الخصائص سفر فقه اللغة وإمامه لم يترك ابن جني وجها من الوجوه إلا حاوله واستزاده.

وكتاب الخصائص من ذخائر اللغة الذي كان ولا زال منهلا لعلماء العربيّة، ولأن ابن جني انتهج نهجا خالف به السابقين واللاحقين من علماء العربية؛ فجاء كتابه الخصائص ممتزجا بلغة الفكر والفلسفة، فقدم ابن جني أدلته في سياق من السهولة الممتنعة مستطردا وموجزا، فتنوعت أدلته بين الكتاب، والحديث الشريف، والنثر ، والشعر؛ وسنخص الشعر بالدراسة في هذا البحث،

وذلك لأن كتاب الخصائص كتاب مختلف اختلافا بيّن عن كتب اللغة وأصول النحو، فهو كتاب يدرس فلسفة اللغة باقتدار، وقد قدم فيه ابن جني أدلة الفقه وقاسها، ورتبها على أصول النحو في نحو لم يسبق إليه ولم يأت بعده من يجاريه.

والهدف من كتابة البحث هو توضيح وتبيين مواضع استدلال ابن جني بالشعر والشعراء، كما يلقي الضوء على دور الشعر في وضع القاعدة اللغوية، ويبين مدى التزام ابن جني بالقواعد التي وضعها اللغويين للاستشهاد بالشعر، وجاء البحث؛ لذلك في **مطالب أربعة**:

المطلب الأول: في مفهوم الاستدلال والاستشهاد.

المطلب الثاني: الاستدلال بالشعر ودوره في تقعيد قواعد اللغة.

المطلب الثالث: الاستدلال بالشعر ودوره في التقعيد عند ابن جني.

المطلب الرابع : الشعراء الذين استشهد بهم.

ثم نوجز أهم ما وصل له البحث من نتائج، مع ثبت بأهم مراجعه.

المطلب الأول.

مفهـوم الاستدلال والاستشهاد.

أولا: مفهوم الاستدلال في اللغة والاصطلاح:

يقول ابن منظور عن معنى (دلل):" ودَلَّه عَلَى الشَّيْءِ يَدُلُّه دَلًّا ودَلالةً فانْدَلَّ: سدَّده إليه، ودَلَلْته فانْدَلَّ... والدَّلِيل: مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ. والدَّلِيل: الدَّالّ"[1]، أما في الاصطلاح فقد عرّفه ابن الأنباري في أصول النحو بقوله:" أصول النحو أدلة النحو"[2]، و"الدليل ما يرشد إلى مطلوب، وقيل: معلوم، يتوصل بصحيح النظر فيه، إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارا"[3]، وفي ارتقاء السيادة إن أصول النحو دلائله الإجمالية ، والأدلة: سماع وقياس واستصحاب حال[4].

---

(1) اللسان: دلل.

(2) الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين 557 هـ): **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م، ص80.

(3) المصدر نقسه، ص81.

(4) انظر: المغربي (يحي بن محمد أبو زكريا الشاوي): **إرتقاء السياده في النحو**، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، ط/1، 1990م، ص35.

وقد استخدم سيبويه كلمة(دليل) و (استدلال) في كتابه في مواضع عدة منه مثل قوله:" فإذا قال ذَهَبَ فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضَى من الزمان، وإذا قال سَيذْهَبُ فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبَل من الزَّمان، ففيه بيانُ ما مضَى وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث"[1].

ويبين استعمال سيبويه لكلمة (دليل) في تحليله للغة فيبرز كلمة دليل كلما أراد وضع قاعدة ، أو قد يجعل الدليل نفيا لا إيجابا للقاعدة في مواضع يقول:" وقد يكون في الأمر والنهى أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأْتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخبر، ومثل ذلك: أمّا زيد فاقتْله، فإذا قلت: زيدٌ فاضربْه، لم يَستقم أَنْ تَحملَه على الابتداء، ألاَ ترى أنّك لو قلت: زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم، فهو دليلٌ على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ؛ فإنْ شئتَ نصبته على شيء هذا تفسيرُه، كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئت على عليك، كأَنك قلت: عليكَ زيدا فاقتلْه"[2].

وابن جني يستعمل كلمة دليل في السياق ذاته كما استعمله سيبويه فمن ذلك قوله:" الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظًا، نحو: أحمد، ويرمع، وتنضب، وإثمد، وأبلم ،وبقم، وإستبرق، والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث وغير ذلك، فهذا دليل"[3].

ولكنه يختلف عن سيبويه حين يسوق أدلة من الفقه ويطبقها على اللغة متمثلا نهج الفقهاء، ويسميها أدلة وهو صنيع لم يسبق إليه، وذلك إن مفهوم الدليل لم يتبلور بعد عند النحاة كما كان مكتمل نضجا عن الفقهاء، فكان أثر الفقهاء في ابن جني واضحا لا لبس فيه، فالدليل، مثلا، عنده يعطل العلة؛ فإذا انعدم الدليل وجدت العلة ،ألا ترى إلى قوله:" أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب؛ فإنه حكى فيما جاء على فِعِلٍ "إبلا " وحدها، ولم يمنع

(1)سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر(المتوفى: 180هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1408 هـ -1988 م ، ج/1، ص35.

(2) المصدر نفسه ،ج/1، ص138.

(3) ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ): **الخصائص**، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، ج/1، ص110.

الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه، فأمّا إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير ألا ترى إلى (عِزويت)، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير فمنعت من أن يكون "فِعويلا"؛ لما لم تجد له نظيرًا وحملته على "فِعليت" لوجود النظير وهو عفريت ونفريت"[1].

أمّا عن بداية استخدامهم للكتاب والحديث والشعر أدلة في اللغة فظاهر في كتاب سيبويه ، ثم توسع فيه النحاة، وانتهجوا سبيل سيبويه في الاستدلال بهما على النحو الذي يتضح في خصائص ابن جني، وإن كان استدلاله بهما مرتبطا برؤيته لفلسفة اللغة.

والاستدلال بالكتاب، والحديث، والشعر، هو ما يطلق عليه الأصوليون السماع، والسماع هو الكلام المتفق على فصاحته كالكتاب وكلام النبي – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب المأخوذ عنهم و الموثوق بعربيتهم، وهم قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض الطائيين[2].

ولمّا كان ابن جني قد صرّح في مقدمة كتابه الخصائص بأنه كتاب في الأصول فقد وضع بهذا ركيزة يقوم عليها كتابه في إيضاح هذه الأصول في مواضعها ومنها استدلاله بالكتاب والحديث، والكلام من نثر وشعر.

ويتبين للممعن في نصوص اللغويين العرب أن الأصوليين منهم يطلقون على السماع استدلالا وهو الكتاب والحديث الشعر على النحو الذي نجده عند السيوطي في الاقتراح أيضا فهو يفرد فصلا للاستدلال بالقرآن ثم الاستدلال بالحديث[3]، و يسمى الاستدلال بالشعر استشهادا فيقول:" الاستشهاد بأشعار الكفار من العرب"[4]، وهنا فرق بين المصطلحين، مما يبين أن صفة الشاهد لحقت بالشعر من كلام العرب أكثر من القرآن الكريم والحديث الشريف.

---

(1) ابن جني، ج/1، ص198.

(2) انظر: المغربي، ص47.

(3) انظر: السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ): **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق وشرح: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، ط/1، 1409 - 1989 م ، ص39، 43،

(4) انظر: المصدر نفسه، ص51.

ويمكن القول إن كلمة الشاهد إذا أطلقت ذهبت للشعر لأنه نال اهتماما مفرطا لدى النحاة واللغويين في الاحتجاج به في سوق الحجج والأدلة، واللغوي إذا استدل بالشعر فكلمة (الشاهد) تطلق على البيت الذي يستدل به في المسألة التي ينظر فيها، ومن ذلك فالشعر دليل عند اللغويين والنحاة على العموم كالقرآن والحديث؛ فإذا استعمله اللغوي وأخرجه من باب كونه شعرا عاما فصار شاهدا له في موضعه بين شواهد الشعر حتى أفرد النحاة لها كتبا ومؤلفات عدة.

ولكنّ علماء العربية خلطوا بين اللفظين فالاستدلال والاستشهاد استعملا في مقام الاحتجاج بلا تفريق بينهما؛ فالشاهد دليل والدليل شاهد، وربما استخدامهم للفظ الاستشهاد كان أعمّ وأكثر استعمالا لدى اللغوي من الدليل الذي يستخدمه الأصولي غالبا، وهو الذي يرجح مدى تأثرهم بالفقه وبعلوم القرآن، حتى نقلت أدلته للغة وأطلقت عليها على النهج الذي يظهر عند ابن جني والسيوطي وغيرهما.

المطلب الثاني.

الاستدلال بالشعر ودوره في تقعيد اللغة.

لعلّ الاهتمام بالشعر ابتدأ مع تفسير القرآن الكريم، كما نعلم، روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّه قال: "إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر؛ فإنَّ الشعر ديوان العرب"[1]، ومما يدعو للتساؤل مقولة أبي عمرو ابن العلاء الشهيرة حيث قال:" ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلّا أقلّه، ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير"[2]، ما يعني أن الرواة لم ينقلوا ولم يدونوا كل شيء عن العرب، فإذا ما عددنا أن الشعر كان المعوّل عليه لدى اللغويين العرب في التقعيد للغة؛ فإن التقعيد تبعا لهذه المقولة يظل قاصرا.

وذلك حين وضع الحدّ المكاني والزماني الذي ذكره السيوطي في الاقتراح نقلا عن الفارابي فقال:" "كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي،

(1) انظر: السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ): **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م، (1 / 242).

(2) انظر: الجمحي (محمد بن سلّام بن عبيد الله بالولاء، أبو عبد الله (المتوفى: 232هـ): **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني – جدة، ج/1، ص25.

وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الأعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لا يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين"[1].

فترتيب القبائل كما يظهر النص:

1. قريش، ووصفت لغتها بالجودة والفصاحة والسهولة والإبانة.
2. قيس.
3. تميم.
4. أسد.
5. هذيل.
6. كنانة.
7. بعض الطائيين.

ثم إن النص يشترط البداوة في أخذ اللغة " فبالجملة لم يؤخذ من حضري قط" ، ولا من العرب الذين جاوروا أمما أخرى خشية تغير الطبع فيهم، يقول محمد عيد:" حيث اعتبر جفاء العربي وخشونته، وبقاؤه محروما من الترف وليونة الجلد ـ كما كان يسمونه ــ أساسا لأخذ اللغة عنه والاحتجاج بكلامه"[2].

ومهما يكن من أمر فإن اللغويين والنحاة تناقلوا هذا النص؛ بل وطبقوه على جمع اللغة المشافهة: وعلى الاستشهاد بكلام العرب، وقد كانت البداوة أيضا سببا في بحث اللغويين عن

(1) السيوطي، الاقتراح، ص91.

(2) عيد (د. محمد): **الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، 1988م، ص 7.

الغريب يقول د. محمد عيد:" الشعر والغريب هو أهم ما بحث عنه النحاة"[1]، وكانت مصادر اللغة لدى النحاة الشعراء والغريب[2]، ثم نقلت الأحكام التي جعلت للكتاب والحديث في علوم الفقه إلى المسموع من العرب هو الشعر والنثر؛ لكون المشافهة هي أساس السماع وركيزته، وكان هذا صنيع فقهاء اللغة ومنهم ابن جني، والسيوطي، والأصوليون منهم، وهي أحكام تتعلق بالرواية (الراوي والسند)، وقد جعلت تأسيسا على هذه المقولة للشعراء طبقات يؤخذ عن هذا ويترك هذا، فليس في كتاب سيبويه بيت شعر لمولّد غير ما نُسب من قولهم استشهاده ببشار خوف هجائه له[3]، وهي رواية مردودة لعدم صحة نسبة البيت لبشار.

وقد سلك اللغويون والنحاة مسلك سيبويه في رفضهم الاستدلال بالمولدّين من الشعراء، يقول السيوطي:" أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال: "وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه"[4] وهو ما يدعو إلى القول: إن اللغة توقف تقعيدها بعد القرن الثاني الهجري وإن ما فعله اللغويون بعد سيبويه هو الوقوف على كتابه بالشرح والتحليل دون إضافة إلى الشواهد الشعريّة والنثرية، وهنا نؤيد قولهم: إن عصورا من اللغة ضاعت دون نظر ونقل وتقعيد على ما يعتور اللغات من تبدّل وتغيير يفرضه واقع الحال من تغير اجتماعي وسياسي واقتصادي يؤثر بلا ريب في صناعة اللغة ومواردها ، فظل النحاة يحاذرون الاستشهاد بالمحدثين من الشعراء، يتجلى ذلك في مواضع ذكر فيها ابن جني المولدين والمحدثين فقيّد استعمالهم لضرائر الشعر بقيود السير على نهج السابقين من العرب.

وهذا التحديد لجمع اللغة عند السلف يوضح آلية الأخذ المركّز على لغات قبائل معينة نتج عنه عدم النظر إلى ما يطرأ على اللغة من تغير تبعا لما يحدث لها من تفاعل مع المحيط وما به من

(1) المصدر نفسه، ص26.
(2) المصدر نفسه، ص26.
(3) السيوطي، ص59.
(4) المصدر نفسه ص58،59.

ثقافات وافدة أو منغلقة؛ إن نص الفارابي تعبير عن لغة منغلقة محدودة الزمان والمكان مما يؤدي، في الغالب، إلى نتائج ناقصة تبعا لما يمكن أن يفسره المنهج الوصفي للغة؛ فإن ما قام به اللغويون هو مسح اجتماعي حاولوا به جمع اللغة، وتفسيرها، وتنقيحها، ووضعها في قوالب معينة، ثم اتجهوا إلى المعيارية التي حددت منهج الصواب والخطأ تبعا لذلك؛ فإن لغة الشعر انمازت عن لغة النثر بخروجها عن القواعد العامة للغة فيما أطلق عليه اسم الإنزياح في لغة الشعر، واللغويون في مرحلة تقعيد اللغة لجأوا إلى الشعر بعد أن انكبوا على جمع اللغة ودراستها، ثم انتقلوا إلى احتذاء نماذج عالية جعلت شواهد للقاعدة اللغوية ومن ثم أصبحت هذه الشواهد معيارا للصواب والخطأ، وابن جني ينتبه لهذا الإنزياح في لغة الشعر في مواضع عدة في الخصائص حين تكلم عن حذف لام الأمر بأنه غير جائز إلا في الشعر؛ ويجيب عن تساؤل وضعه بقوله: فلمَ جاز في لغة الشعر ولم يجز في الكلام؟، والكلام ـ كما سبق ـ يذهب عند اللغوي للجملة أو النثر، وابن جني يميز جيدا بين لغة النثر ولغة الشعر، لذلك خصّ الشعر هنا بلغة، وهو حس ثاقب يلمس لديه، وهو ما لا يمكن أن يتصور عند غيره من اللغويين، وهو يعرض لكثير من الأبيات التي خالف فيها الشاعر القاعدة وباستطاعته أن لا يخالف ومن ذلك قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدّعي عليّ ذنبا كلّه لم أصنع.

والبيت روي برفع (أصنع) ولو نصب لما كسر الوزن، يقول:" لأن الشعر يضطر فيه الشاعر، فيحذف. قال: فقلت: وما الذى اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول: فليدن مني؟ قال: فسأل عنى، فقيل له: المازنى، فأوسع لى. قال أبو الفتح: قد كان يمكن الفراء أن يقول له: إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة، أنسًا بها واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها"(1).

إن ما يتميز به الشعر من موسيقى وعدول عن لغوي وبلاغي يخرجه من المعيارية والقولبة التي تلحظ في الشواهد الشعرية عند اللغوية؛ فلا يمكن ،بوجه من الوجوه، أن تطبّق القولبة على لغة الشعر لما فيها من استشراف لرؤى التجربة الشعرية والانفعالية للشاعر، وتمثله قصيدة النثر هذا الانزياح بما يرسم قواعد خاصة بها، أما عن القدماء كانت كتب الضرائر هي المعبر عن هذه الانزياحات اللغوية في الشعر.

(1) ابن جني، الخصائص، ج/3، 306.

ضرائر الشعر:

هكذا سمّى كتابه ابن عصفور وقد جمع فيه شواهد شعرية استدل بها النحاة على قواعدهم وقد لحقتها الضرورة، وهي مواضع كثيرة ونسبة كبيرة من شواهد الشعر، فهل هذه الضرائر توجيه شاذ للغة الشعر أم أنها تعبر عن مفهوم المخالفة والخرق للقواعد اللغوية التي وضعت في قيود كثيرة؟ و إن كان المعيار لدى اللغويين أن يكون الشعر المستشهد به صافيا نقيا ينبع من لغة عالية هي لغة قريش وما جاورها من قبائل كتميم وهذيل؛ لأنها لغات لم تشبها شائبة؛ فكيف سوّغ أئمة اللغة مثل هذه الشواهد التي لحقتها الضرورة دليلا على القاعدة أو ضدا لها؟، وإن كانت إجابة هذه الأسئلة العديدة قد وجدت في إشارات مختلفة ذكرها علماء اللغة فهذا ابن جني يشير إلى ذلك بقوله:" فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلَّ من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذِن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته؛ بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرًا من غير احتشام فهو وإن كان ملومًا في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته... ؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالًا بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه، ومثله سواءً ما يحكى عن بعض الأجواد"[1].

أما السيرافي فيعرّف الضرورة بقوله: " اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه، من زيادة ونقصان وغير ذلك مالا يستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون فيه المتكلم لاحنا، ومتى وجد هذا في الشعر كان ساقطا مطرحا ولم يدخل في ضرورة الشعر"[2]، والسيرافي يجيز للشاعر الخروج عن القواعد النمطية للغة لأن الوزن الشعري قد يجبره أن يخرج عن القاعدة، ولكن ليس من ذلك الخروج رفع

(1) المصدر نفسه، ج/2، ص394.

(2) السيرافي (أبو سعيد 368 هـ): **ضرورة الشعر**، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الناشر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط/1، 1985م، ص34.

المنصوب أو نصب المخفوض، ولا في مواضع لحن المتكلمين، فهذه قيود للضرورة وإن خرج الشعراء عليها؟.

ويضع ابن جني بابا للضرورة فيجعله تساؤلا فيقول:" باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟" ليجيب عنه بقوله:" سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا ،وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك"[1].

وهو بذلك يجعل ضرورات السابقين مقياسا للمحدثين لا يجب أن يحيدوا عنها يعلل ذلك قائلا:" فإن قيل: هلا لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسل المولدين، ولا يتأنون فيه، ولا يتلومون على حوكه وعمله، وإنما كان أكثره ارتجالا؛ قصيدًا كان، أو رجزًا، أو رملا، فضرورتهم إذًا أقوى من ضرورة المحدثين، فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع وعذر المولدين أضيق"[2].

فابن جني على إجازته للضرورة في الشعر غير أنه لا يتسمّح في ذلك عند المولدين من الشعراء وهم الذين جاوزوا العصر الأموي حسب ما ينص عليه التقسيم الطبقي الذي اعتاده اللغويون والأدباء من السابقين، و لعل ترسل المولدون وعدم التزامهم بقواعد الشعر نظما ولغة؛ فإنهم أضعف شأنا من مخضرمي الشعراء وجاهليهم في الإتيان بالضرورة، ولأن فيهم طبع الارتجال أقوى كما أنهم يرتجلون رملا ورجزا وهو ما فاقوا به المولدون ؛ وإن فنّد الدكتور إبراهيم أنيس وضعهم الشعر على بحر الرجز لأنه لم يأت عنهم منه إلا قليلا؛ وكان المولدون أكثر نظما فيه[3].

ويسوق ابن جني مواضع كثيرة للضرورة منها ما ذكره عن همز صائب وفك إدغام مثل: (ضبّ) و(ألّ) و(لحّ)؛ "فإنّ العرب أجازوا فك إدغامه، والصواب الإدغام بغير ضرورة أي: في منثورهم

(1) المصدر نفسه، ج/1، ص325.

(2) المصدر نفسه، ج/1، ص325، 329، 330.

(3) **موسيقى الشعر**، إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهر، ط/2،1952م، ص 126 ـ 130.

جاز للمولدين من الشعراء أن يجعلوها ضرورة وهي عليهم أيسر وأسهل[1]، فكأن ابن جني يقيد لغة الشعر، فلا يجيز فيها ما يجيزه في لغة النثر؛ فيجعل ما استعمله العرب في نثرهم ـ وهو غير صواب ـ جائزا أن يستعمله المولد في لغة الشعر ضرورة، وعلى الرغم من هذه النظرة القاصرة على الترتيب الطبقي للشعراء بين مولد، ومخضرم، وجاهلي، التي تنم عن قيود أشد إجحافا بالشاعر؛ إلاّ أن ابن جني حسن النظر في تصنيفه للغة، فجعلها اثنين هما: لغة الشعر، ولغة النثر، وهو ما يظهر، بجلاء، في الدراسات الحديثة للغة العر من تمييز لها عن لغة النثر، وذلك لما يلحقها من عدول وانزياح.

إن ما ينظر إليه قدامى اللغويين على أنه مخالفة لقواعد اللغة، يراه المحدثون عدولا بلاغيا أسلوبيا أو لغويا، لا يحاسب عليه الشاعر؛ بل هو المظهر لمقدرته الفنية والتعبيرية على الإطلاق، ثم إن النحاة يجيزون للشاعر ما لا يجوز لغيره حين يضطر، من ذلك ما ذكره سيبويه بقوله: وهو ما قد نصفه بالخروج عن قواعد اللغة في نثرها؛ فإذا كانت اللغة شعرا لأن الشعر مقيد بقيود الوزن تسمّح للشاعر أن يخرج عن ديدنها، ويظهر أن ابن جنيّ قد قيّد الضرورات، وجعل لها قانونا غير مطلق على النحو الذي أورده سيبويه في كتابه، فما كان للعرب في عصور المستشهد بشعرهم في نثرهم جائزا كان للمولدين ضرورة، وما كان للعرب في شعرهم جائزا جاز للمولد أن يقيس عليه، ولا يجب له أن يخرج عن ضرائرهم بوجه، بمعنى لا ينبغي للمولد أن يحدث ما لم يأت به العرب المستشهد بشعرهم، وهذا القيد هو تقييد آسر للترسل الشعري ولدفق العاطفة لدى الشاعر، إن التعسف في تقنين النظم الشعري مربك للتصورات الشاعرة، ومنهك لقوى الشاعر.

ويسوق ابن جني عدة مواضع اضطر فيها الشعراء، فقال:" وهذا كله شاذ ولعله جميع ما جاء منه، وأما على القول الآخر فإنه –لعمري– قد حذف حرف العطف مع المعطوف به وهذا ما لا بد منه؛ ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطفة قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه فإن قلت فقد قال: قد وعدتني أم عمرو أن تا ... تدهن رأسي وتفليني وا .... وتمسح القنفاء حتى تنتا، فإنما جاز هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضًا قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني فجاز تعليق الأول بعد أن دعمه بحرف الإطلاق وأعاده فعرف ما أراد بالأول فجرى مجرى قوله:

(1) ابن جني، ج/1، ص330.

عجل لنا هذا وألحقنا بذا ال ... الشحم إنا قد مللناه بجل "[1].

فكما علق حرف التعريف مدعومًا بألف الوصل وأعاده فيما بعد فكذلك علق حرف العطف مدعومًا بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد ، وهو يحمل مثل هذه الضرورات على الشذوذ ؛ لأن فيها ما يشبه الفصل، وأسماه تعلقا ،فواو العطف لازمة لمعطوفها فعلقت عنه كما إن أل التعريف لازمة لما دخلت عليه، فلذلك كان مثل هذا الاستعمال شاذا.

ومن الضرورة:" ومثله ما رويناه عن قطرب: وأشرب الماء ما بي نحوهو عطش ... إلا لأن عيونهْ سيل واديها، فقال: نحوهو بالواو، وقال: عيونه ساكن الهاء، وأما قول الشماخ: له زجل كأنه صوت حا ... إذا طلب الوسيقة أو زمير

فليس هذا لغتين لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة، لا مذهبًا ولغة، وكذلك يجب عندي وينبغي ألا يكون لغة لضعفه في القياس، ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ولا مذهب الوقف، أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيته و أمس، وأما الوقف فيوجب الإسكان كلقيته وكلمته فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن لا لغة"[2].

وهذا موضع يوضح فيه الضرورة أيضا بعد أن نفى أن تكون لغة عن العرب؛ فهي إلى الضرورة أقرب، وابن جني يحاول ما استطاع أن يحمل ما خالف القاعدة في ضرورة الشعر على لغات العرب فإن لم يجد فهي ضرورة، يقول : "ومن ذلك أن توقع في قافية اسمًا لا ينصرف منصوبًا في لغة من نوّن القافية في الإنشاد، نحو قوله: أقلّ اللوم عاذل والعتابن

فتقول في القافية: رأيت سعادًا، فأنت في هذه النون مخيّر: إن شئت اعتقدت أنها نون الصرف، وأنك صرفت الاسم ضرورة أو على لغة من صرف جميع ما لا ينصرف، كقول الله تعالى: {سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا}، وإن شئت جعلت هذه النون في سعادًا نون الإنشاد كقوله:

داينت أروى والديون تقضن ... فمطلت بعضًا وأدت بعضن

---

(1) ابن جني ، ج/1، ص 292،293، وانظر: ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف (المتوفى: 669هـ): **ضرائر الشِّعْر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1، 1980 م، ص168.

(2) المصدر نفسه، ج/1، ص122، 372،ج/2، ص19، وانظر: ابن عصفور، ص52، ص123.

وكذلك أيضًا تكون النون التي في قوله: وأدت بعضن، هي اللاحقة للإنشاد، كقوله: يا أبتا علّك أو عساكن"[1].

وهذا موضع آخر استحسن اللغويون فيه الضرورة؛ وسميت هذه النون بتنوين الترنم، وأضافها النحاة لأنواع التنوين وهو نون تلحق القوافي المطلقة، وتنوين القافية لغة كما ذكر ابن جني، وهو غير تنوين الضرورة في قول الشاعر: سلام الله يا مطرٌ عليها، ويقول أيضا:" قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، وأنشد: من كان لا يزعم أني شاعر ... فيدن مني تنهه المزاجر

قال: فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر، فيحذف، قال: فقلت: وما الذى اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول: فليدن منى؟ قال: فسأل عنى، فقيل له: المازنى، فأوسع لي، قال أبو الفتح: قد كان يمكن الفراء أن يقول له: إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة، أنسًا بها واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها؛ ألا ترى إلى قوله: قد أصبحت أم الخيار تدعى ... عليّ ذنبا كله لم أصنع"[2].

وهذان موضعان يظهران ميل العربي إلى الضرورة وهي ليست عنده بواجبة لا يلزمه بها ميزان عروضي؛ ولكن أنسا بها واعتيادا لها، ونراه يرد على الفراء حجته بأن لا مكان للاضطرار في هذين الموضعين. ويقول:" فالخنافق جمع خنفقيق وهي الداهية، ولن تخلو القاف المحذوفة أن تكون الأولى أو الثانية، فيبعد أن تكون الأولى؛ لأنه لو حذفها لصار التقدير "به" في الواحد إلى "خنفيق"، ولو وصل إلى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عدته خمسة، وهذا موضع يثبت فيه حرف اللين، بل يجتلب إليه تعويضًا أو إشباعًا. فكان يجب على هذا خنافيق، فلمَّا لم يكن كذلك علمت أنه إنما حذف القاف الثانية فبقي "خنفقي"، فلما وقعت الياء خامسة حذفت فبقي "خنفق" فقيل في تكسيره خنافق، فإن قلت: ما أنكرت أن يكون حذف القاف الأولى فبقي "خنفيق"، وكان قياس تكسيره خنافيق، غير أنه اضطر إلى حذف الياء كضرورته إلى حذفها في قوله: والبكرات الفسَّج العطامسا"[3].

(1) ابن جني، ج/2، ص98، 100.

(2) المصدر نفسه، ج/3، ص306.

(3) المصدر نفسه ، ج/2، ص6.

وقد وُجِدت مواضع كثيرة في الخصائص صرح فيها ابن جني بالضرورة؛ ففي باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، يرى أن قصد الشاعر قد يخالف الإعراب، وهو يتصور أنه صواب؛ لأن المعنى في نفسه هو الذي يحمله على تلك المخالفة دون قصد منه، فهي ليست ضرورة إعرابية بقدر ماهي ضرورة معنوية يقول:" ونظير هذا عندي قول طرفة:

في جفان تعتري نادينا ... وسديف حين هاج الصِنَّبِر

يريد الصِنَّبر فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهًا بباب قولهم: هذا بكر ،ومررت ببكر، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول: الصَنَّبُر لأن الراء مضمومة، إلا أنه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال: حين هيج الصنبر؛ فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها، ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر، وهذا أقرب مأخذًا من أن تقول: إنه حرّف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله: هل عرفت الدار أم أنكرتها ... بين تبراك فشسَّى عبقُر "[1].

وابن جني يبرر لطرفة صنيعه بتوهمه الجر على إضافة الظرف، ثم نقل الحركة إلى الباء في الصنبر، وكان حقها الرفع، وهو يرى أنه من حسن الصنعة عند الشاعر، وليس بضرورة، وقد جعل الفعل والفاعل بمرتبة واحدة؛ فصحت بناءا على هذا التخريج إضافة الظرف إليه، ثم نراه يرفض بيت العبد الذي قال فيه: **وما دمية من دمى ميسنا ... ن معجبة نظرًا واتصافا**

فقد أضاف الشاعر النون في ميسنان؛ ليصحّ الوزن عنده ، وأصل الكلمة (ميسان)، وهو ما رفضه ابن جني وعده تحريفا وقبحا لا صنعة فيه، والمستخلص أن الضرورة عنده قد تكون مقبولة وقد تكون مرفوضة، فقال:" أراد –فيما قيل– ميسان، فزاد النون ضرورة، فهذا –لعمري– تحريف بتعجرف عار من الصنعة، والذي ذهبت أنا إليه هناك في "الصنبِر " ليس عاريًا من الصنعة، فإن قلت: فإن الإضافة في قوله: (حين هاج الصنبر) ، إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل؛ فكيف حرفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل، فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل؛ فلذلك جاز أن يتصور فيه معنى الجر"[2].

(1) ابن جني، ج/1، ص282.

(2) المصدر نفسه، ج/1، ص283.

ويذكر القلب أو النقل في ترتيب الحروف في الكلمة الواحدة، و يبين جوازه في الضرورة ويمثل له بقول الشاعر:

ما اعتاد حب سليمى حين معتاد ... ولا تقصَّى بواقي دَيْنِها الطادي[1].

ففاعل قلبت لعالف، فواطد أو موطد هي الطادي، وإن كان القلب شائع في النثر أيضا، وما شاع في النثر فهو في الشعر أمكن، يقول:" والقلب في كلامهم كثير، وقد قدمنا في أول هذا الباب أنه متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يجز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك مضطرًا إليه لا مختارًا"[2]، فالقلب عنده وجه من وجوه العدول، ولا يجوز العدول عنده في كل موضع؛ ولكن حمل الكلمة على ظاهرها أولى، ثم إن القلب في النثر شائع كثير، وما وجد في النثر غير مقيد بالوزن والإنفعال كالشعر، وقد جاء ذكر الضرورة في الخصائص في ما يقرب من خمسة وثلاثين موضعا؛ كلها يتضح فيها ،بجلاء، الخروج عن قواعد اللغة فيا يختص بالجانب الصوتي بكثرة، ثم التركيبي بقلة، وتوضح اختلاف اللغة الشعرية عن النثر، ويشير ابن جني إلى أن العدول عن ظاهر الكلمة غير جائز إلا إذا دعت الضرورة لذلك؛ إلا إذا حمل الكلام على الضرورة؛ فكأنه بطريقة ما يساوي بين العدول والضرورة لما فيهما من خروج عن الظاهر أو الأصل، وغالب المواضع التي وردت فيها الضرورة كما جاء بها ابن جني في الخصائص هي مواضع تتعلق بالتصريف أو الأصوات، الأمر الذي يفسر علاقة الضرورة بالوزن، فإن التحوير في بنية الكلمة من تغيير بإسكان، أو حذف، أو قلب، أو إشباع ونحوه ؛ يؤدي حتما إلا اختلال الميزان الشعري، بما يمكن أن يطلق عليه زحافا، أو علة، أو ضرورة واجبة لاحقة بالقوافي؛ لذلك كان تعريف القدماء للشعر بأنه: الكلام الموزون المقفّى، إشارة منهم إلى الارتباط الوطيد بين الشاعرية والوزن، فإذا اختل الميزان يجوز للشاعر بأن يخرج من هذا المأزق بالحمل على الضرورة.

وعامة لم تخل الشواهد الشعرية التي استدل بها في التقعيد من هذه الضرائر، لذلك كانت في الخصائص كثيرة، فتجده يقول في موضع آخر: "وأنشدني الشجري لنفسه:

وإنا ليرعى في المخوف سوامنا ... كأنه لم يشعر به من يحاربه

(1) المصدر نفسه ، ج/ 2، ص78.

(2) المصدر نفسه، ج/2، ص84.

فاختلس ما بعد هاء "كأنه "، ومطل ما بعد هاء "بِهِي "، واختلاس ذلك ضرورة "وصنعة" على ما تقدم به القول"[1].

وما سلف من النماذج يوضّح أن الضرورة هي وجه من الخروج عن قواعد اللغة فكيف يصحّ أن يكون بناء عليه أن يكون الشعر معيارا للقاعدة؟ وضياع غالب اللغة بعدم التدوين والاحتكام إلى لغة قديمة وصفت بالعالية أو النقية لانغلاق العرب وقتها عن مخالطة غيرهم من الأمم فيه نظر؛ لأن الجزم بأن العرب وقتها بمعزل عن الأمم الأخرى أمر غير مستطاع؟، بل هناك نصوص لبعض اللغويين تدلل على تأثر العرب الأقحاح بالعجم، فقد ذكر العجم في مصنفات اللغة وفي مواضع استدل بها اللغويون بالرجاز كقول ابن جني:" ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه "من قول الراجز": هل تعرف الدار لأم الخزرج ... منها فظلت اليوم كالمزرج أي: الذي شرب الزرجون، وهي الخمر، فاشتق المزرج من الزرجون وكان قياسه: كالمزرجن من حيث كانت النون في زرجون قياسها أن تكون أصلا إذ كانت بمنزلة السين من قربوس، قال أبو علي: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه قال: والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة:

في خدر مياس الدمى معرجن"[2] وتبرز مواطن كثيرة في الخصائص أن الكلام المنظوم ليس كالمنثور فهو مقيد لذلك قواعد اللغة تختلف معه كثيرا[3]، وبالمجمل إن ما جاء إلينا في هذا الشأن لا يعدو كونه مرويات ومنها نص الفارابي الذي أثر عنه، والمواضع التي سبقت عن الضرورة تبيان لمدى تصرف الشاعر في نصه؛ فمهما كانت القواعد التي وضعت واستند فيها النحاة على النص الشعري محكمة ودقيقة بوجه؛ إلا أن الشذوذ والضرورة ظاهرتان لغويتان صحيحتان لابد منهما للخروج عن المثالية المطلقة للغة الفصحى، فاللغة استعمال إنساني وكائن اجتماعي لابد أن يتحرر باللغة الشاعرية عن النمطية المعتادة للكلام.

ولنا أن نتساءل عن ماذا تعبر الضرورة عند الشاعر؟ قد لا نجحف إن رأينا في الضرورة أمرا طبيعيا؛ فليس كل اللغة صوابا كما ليس كل الشعر متسقا متناسقا، فالضرورة، في نظرنا، وجه من وجوه الإنزياح، و الإنزياح هو التفسير الإبداعي للغة الشاعرة، و يفضي ذاك إلى تفهم وجودها

(1) ابن جني ، ج/1، ص 372

(2) المصدر نفسه ، ج/1، ص360.

(3) المصدر نفسه، ج/1، ص70.

بغزارة في الموروث الشعري العربي، كما لا يعني الإنزياح، بالضرورة، خرق قواعد اللغة تركيبا وصوتا ودلالة، كما توضح الضرورة تمييز علماء النحو واللغة ،الجلي، بين لغة النثر والشعر؛ وقد وجدت شواهد شعرية استدل بها اللغويون وحملت على الضرورة، من ذلك قول قيس بن زياد:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد[1].

وقد حمل ابن جني بعضها على أسباب لهجية منها قوله:" وقوله:

وأنني حيث ما يسري الهوى بصري ... من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

فإذا ثبت أن هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها، وكانت متى أشبعت ومطلت تمَّت ووفت جرت مجرى الحروف، كما أن الحروف أنفسها قد تجد بعضها أتمَّ صوتًا من بعض، وإن كانت كلها حروفًا يقع بعضها موقع بعض في غالب الأمر"[2].

ومن نافلة القول أن نقول إن النحاة لم يتورعوا من الاستشهاد بالشعر حتى الذي جاء على الضرورة، كما أن قواعد اللغة أقيمت وأنجزت على استقراء ناقص، لاستبعاد النحاة واللغويون لأزمنة وأمكنة لم تجمع منها اللغة، ثم حين انبروا للتقعيد وجدت أمامهم كثير من الشواهد التي أبانت عن لهجات ولغات كثيرة، فحملوا على الضرورة واللحن ؛ وعمدوا إلى الضرورة فقبلوا منها ما قبلوا وأبعدوا منها ما أبعدوا، وإلى اللحن فنفروا منه، وكل هذه الأمور منافية لطبيعة اللغات مجافية لواقع الاستعمال، مما أدى إلى تراكم الشاذ الضرورة في النحو العربي، وكلها طواهر صحية تعبر عن واقع افتراضي مفقود، أو تعرض للتحريف و الصنعة، بضوابط ومقيدات أثرت في نقل الواقع كما هو، وزد على ذلك تداخل معطيات المنطق في ظاهرة التقعيد.

وإن كان ابن جني مختلفا في نظرته للشعر فقد أجاز الأخذ عن المولدين حين قال:" فإن قلت: فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم قيل: هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا، فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أحرى بالجواز، فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة وموقف الدعة كان يرد من المولدين في الشعر –وهو موقف فسحة وعذر– أولى بجواز

(1) البيت لقيس بن زياد العبسي استهد به على جواز رفع الفعل بعد لم، ينظر:

(2) ابن جي، ج/2، ص318.

مثله"[1]، فهو يجيز للمولد الخطأ في اللغة وهو الذ لم تتمكن لغته تمكن المتقدمين من الشعراء فهو أولى بها منهم.

الرجز والرُّجاز الخصائص:

للرجز في الاستشهاد بالشعر مكانة رفيعة أظهرتها كتب اللغة والنحو والأدب، ويبرر الدكتور محمد عيد هذ الصنيع بسهولة هذا البحر وليونته ويسره حتى أسموه حمار الشعر، ويظهر إن سمة الوعورة والإيغال في البداوة كانت الدافع الذي جعل اللغويين يحبذون الاستشهاد به في اللغة، ومنهم ابن جني حيث وقد ورد ذكر الراجز في الخصائص في ثلاثة وعشرين موضعا غير ما ذكر فيه اسم الشاعر من الرجاز الذين اشتهروا كرؤبة والعجاج أبي نخيلة ، و أبي النجم، وعذافر بن أوس، حميد بن الأرقط، ومن ذلك استشهاده ببيت من الرجز؛ يبين فيه أن العرب قد تسكن الحرف المتحرك بلطف صنعة، كقول الراجز:

متى أنام لا يؤرقني الكري ... ليلًا ولا أسمع أجراس المطي.

فقد أشمّ الشاعر حرف القاف المتحرك السكون هربا من الحركة التي تغير في بحر البيت فتنقله من الرجز إلى الكامل؛ وقد انتبه الراجز لذلك بلطف صنعته وأشمّ الحرف المتحرك السكون، والعرب تفعل ذلك في كلامها وهو من بديع صناعتهم، وإن كان ابن جني قد ساق أدلة أكثر لتسكين المتحرك عند العرب إلا أنه شاهده هذا ما هو إلا ضرورة شعرية أتت بها موسيقى البيت لذلك فهي ليست لازمة، وكان حريّا به أن يأت بشواهد أكثر قوة لينصف حجته، يقول:" ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة ألبتة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن؛ ألا ترى أن الوزن من الرجز، ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل، فإذا قنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها من غير أن يخرجوا إلى حس السمع شيئًا من الحركة مشبعة ولا مختلسة؛ أعني إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع بغير صوت يسمع هناك ، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على عنايتهم بهذا الأمر ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها، حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة، وأخرى مشمة للعين لا للأذن"[2].

(1) المصدر نفسه، ج/1، ص329.

(2) ابن جني ، ج/1، ص74.

وبحر الرجز بحر لخفته كثيرا ما ينتابه التغيير فليس متينا متانة وافية تجعل الاستشهاد به مربكا لقواعد اللغة؛ لأنه بحر يأتي منهوكا ومشطورا، ومن ذلك استدلاله على الاشتقاق بأن العربي قد يرتجل فيشتق من لغة قوم آخرين وذلك كاشتقاق (المزرج) من الزرجون وهي الخمر، قال: "والبيت رجز ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه "من قول الراجز": هل تعرف الدار لأم الخزرج ... منها فظلت اليوم كالمزرج"[1]، ويقول:" وقد كان قدماء أصحابنا يتعقبون رؤبة وأباه، ويقولون: تهضما اللغة، وولداها وتصرفا فيها، غير تصرف الأقحاح فيها، وذلك لإيغالهما في الرجز، وهو مما يضطر إلى كثير من التفريع والتوليد: لقصره، ومسابقة قوافيه، وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بإسناده عن الأصمعي قال: قال لي الخليل: جاءنا رجل فأنشدنا: ترافع العز بنا فارفنعما فقلنا: هذا لا يكون، فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول: تقاعس العز بنا فاقعنسسا "[2]، فهل استدل ابن جني بالرجز في التقعيد؟.

تظهر مواضع عدة في الخصائص قيمة الرجز لدى ابن جني؛ فابن جني لا يختلف عن غيره من للغويين في إجلالهم للرجز، من حيث وعورته، وبداوته ، ونقاء لغته، واستشهد به في مواضع عدة إلا أن أغلب تلك المواضع تدور حوال الجانب الصوتي والصرفي، وقد تعود علة ذلك إلى كون بحر الرجز بحر سهل التصرف فيه لاعتماده على التفعيلة (مستفعلن) التي تتحور بالحذف مستعلن، ومتفعلن، فلم يتوان ابن جني في الاستشهاد بالرجز في التقعيد في عدة مواضع من كتابه، فمنها استدلاله على حذف الجار بقول الراجز:

إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يومًا على من يتَّكل[3]، أي من يتكل عليه.

المطلب الثالث.

استشهاد ابن جني بالشعر.

استدل العرب بالشعر واهتموا به حتى حملت قواعد العربية عليه؛ فهذا نص نسبه السيوطي لعزّ الدين بن عبد السلام قال فيه:" اعتمد في العربية على أشعار العرب، هم كفار ، لبعد

(1) المصدر نفسه، ج/1، 360.

(2) المصدر نفسه، ج/3، ص302.

(3) المصدر نفسه، ج/2، ص 308.

التدليس فيها، كما اعتمد في الطب هو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار كذلك، فعلم أن العربي الذي يحتجّ بقوله لا تشترط فيه العدالة، نعم تشترط في راوي ذلك"[1].

وسنحاول أن نطبق هذا على كتاب الخصائص لمعرفة مدى اهتمامه بالشعر بوصفه معيارا للقاعدة.

منهج ابن جني في الاستشهاد بالشعر:

أولا: رواية الشعر في الخصائص: يقوم منهج ابن جني في الاستشهاد بالشعر على رواية الشاهد الشعري على النحو الآتي:

أولها: بالرواية عن الشاعر مباشرة، بقوله: قال الشاعر: أو يقول الشاعر، أو الآخر، أو بقوله: كقوله، أو وقوله، أو بقوله، أو وقال، أوقال غيره، أو وقال الآخر، وبلغ عدد المستشهد به في الخصائص ما يقرب من خمسمائة وخمسة وخمسين موضعا.

ثانيا: النقل عن علماء اللغة ورواتها، من مثل الأصمعي وأبي زيد الأنصاري، والفراء، وأبي علي بقوله: أنشدناه، وبلغ المستشهد به من الشواهد ثمانية وعشرين موضعا.

ثالثا: النسبة إلى المولد.

أطلق العلماء هذا الاسم: "على الأشخاص الذين وجدوا بين العرب الخُلّص ثم اتسع استعماله فأطلق على الكلام المحدث الذي اعتبره اللغويون القدماء غير أصيل في العربيّة"[2]، وظهر هذا المصطلح في منتصف القرن الثاني للهجرة تقريبا.

وقد حصر اللغويون الاستشهاد باللغة في ثلاث طبقات هي: الجاهليون، والمخضرمون، والمتقدمون ويقال لهم: الإسلاميون ومنهم الفرزدق وجرير، ثم المولدون أو المحدثون وهم من بعدهم لوقتنا هذا، وقد أجمعوا على صحة الاحتجاج بالطبقتين الأوليين، واختلفوا في صحة الاستشهاد بالثالثة؛ أما الرابعة فالصواب عندهم ألا يستشهد بها إطلاقا[3].

يقول ابن جني :" ومن الضرب الأول قول المولد:

وبيت قد بنينا فا ... رد كالكوكب الفرد

---

(1) السيوطي، ص51.

(2) خليل (د. حلمي): **المولّد في العربيّة دراسة فينمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام**، دار النهضة العربيّة، بيروت ، لبنان، ط/2، 1985م، ص156، 157.

(3) ابن جني، ص 170، 171.

بنيناه على أعم ... دة من قضب الهند"[1].

وأيضا يقول:" وقال المولد:وحديثها السحر الحلال لو أنه ... لم يجن قتل المسلم المتحرز"[2].

وذكر أيضا:" وقال المولد: صاحب الحاجة أعمى ... لا يرى إلا قضاها"[3].

ومن تلك المواضع قوله:" أراد: ملوك يبتنون المقاول والقباب توارثوها سرادقها، فقوله: "يبتنون المقاول والقباب " صفة لموك، وقوله: توارثوها سرادقها صفة ثانية لملوك، موضعها التأخير، فقدمها وهو يريد بها موضعها كقولك: مررت برجل مكلِّمها مارٌّ بهند، أي: مار بهند مكلمها، فقدَّم الصفة الثانية، وهو معتقد تأخيرها، ومعنى يبتنون المقاول أي: أنهم يصطنعون المقاول ويبتنونهم؛ كقول المولّد: يبني الرجال وغيره يبني القرى ... شتان بين قرى وبين رجال وقوله: "توارثوها" أي: توارثوا الرجال والقباب، ويجوز أن تكون الهاء ضمير المصدر؛ أي: توارثوا هذه الفعلات"[4].

ومن تلك المواضع " وجميع ما ذكرناه من قوة الزائد عندهم وتمكّنه في أنفسهم يضعف قوْل من حقَّر تحقير الترخيم ومن كسر على حذف الزيادة، وقد ذكرنا هذا، إلّا أن وجه جواز ذلك قول الآخر: **كيما أعدّهم لأبعد منهم ... ولقد يجاء إلى ذوي الأحقاد**

وقول المولد: **وأنف الفتى من وجهه وهو أجدع**. وقول الآخر: **أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح** "وهو باب واسع"[5].

وقال:" وقوله تعالى: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي} أي تكون مكنوفا برأفتي بك وكلاءتي لك كما أن من يشاهده الناظر له، والكافل به، أدنى إلى صلاح أموره وانتظام أحواله ممن يبعد عمن يدبره ويلي أمره قال المولد: **شهدوا وغبنا عنهم فتحكموا ... فينا وليس كغائب من يشهد**، هو باب واسع"[6].

---

(1) المصدر نفسه، ج/1، ص41.

(2) المصدر نفسه، ج/1، ص221.

(3) ابن جني ، ج/2، ص129.

(4) المصدر نفسه، ج/2، ص403.

(5) المصدر نفسه، ج/2، ص482.

(6) المصدر نفسه ، ج/3، ص252.

ومن استشهاده بالمولد قوله:" وكذلك الطفل: هو من لفظ طفلِت الشمس للغرب، أي: مالت إليه وانجذبت نحوه، ألا ترى إلى قول العجاج: والشمس قد كادت تكون دنفًا ، يصف ضعفها وإكبابها، وقد جاء به بعض المولدين فقال: وقد وضعت خدًّا إلى الأرض أضرعا"[1].

وجلّها مواضع لا يستدل فيها بشعر المولد لوضع قاعدة وإنما لتوضيح وتفسير معنى؟! مما يدلل على أن ابن جني لا يتخذ شعر المولدين شاهدا مهما لوضع قاعدة نحوية أو صرفية؛ فإن احتاج لذكر المولد؛ يأتي ذكره بعد الاستدلال بشاعر يؤخذ عنه كالعجاج مثلا ، ومنه استشهاده بالمولد أيضا:" وأنشدني مرة بعض أحداثنا شيئًا سماه شعرًا على رسم للمولدين في مثله، غير أنه عندي أنا قوافٍ منسوقة غير محشوة في معنى قول سلم الخاسر:

موسى القمر

غيث بكر

ثم انهمر

وقول الآخر:

طيف ألم

بذي سلم

يسري العتم

بين الخيم

"جاد بفم" والقوافي المنسوقة التي أنشدنيها صاحبنا هذا ميمية في وزن قوله: طيف ألم، لا يحضرني الآن حفظها غير أنه التزم فيها الفتحة البتة إلّا قافية واحدة وهو قوله: فاسلم ودم، ورأيته قلقًا لاضطراره إلى مخالفة بقية القوافي بها فقلت له: لا عليك فلك أن تقول: فاسلم ودم، أمرًا من قولهم: دام يدام، وهي لغة، قال:

يا مي لا غرو ولا ملامًا ... في الحب إن الحب لن يداما

فسر بذلك وقال: أسير بها إلى بلدي.

وأفضينا إلى هذا القدر لاتصاله بما كنا عليه، قال:

وعند سعيد غير أن لم أبح به ... ذكرتك إن الأمر يذكر للأمر

---

(1) المصدر نفسه، ج/2، ص121.

وأكثر هذه الالتزامات في الشعر؛ لأنه يخطر على نفسه ما تبيحه الصنعة إياه إدلالًا وتغطرفًا واقتدارًا وتعاليًا، وهو كثير"[1].

فابن جني هنا لا ينكر على الشاعر المولد ضرورته بل يبرر له ضرورته ويضع له السبيل للخروج منها، وما ذكره بشأن القواف المنسوقة أنها قواف اختلفت عن شكل القصيدة لدى شعراء الطبقة الأولى؛ فقد خرج المولدون بشكل آخر للقصيدة مع حفاظهم على أوزانها، والتفعيلة (مستفعلن) تفعيلة مراوغة إلى (فعلن) وإلى(مستعلن) هو رجز متناثر فشكل القصيدة متحرك فكل تفعيلة طاقة انفعالية متجددة الدلالة والحدث، موسى القمر ... غيث بكر ... ثم انهمر، تداعي منهمر للحظة موسى القمر مستفعلن / غيث بكر مستفعلن / ثم انهمر مستفعلن، هذا هو معنى الرجز ، وسلم الخاسر حي يقول: طيف ألمّ يأخذ وزن مستفعلن ويشطره في تفعيلات متتالية مكررة، ويدل استدلال ابن جني هنا على عدم إنكاره لهذا الشعر وقد حاول أن يخرج الشاعر من مأزق القافية؛ بل يدلل الاستشهاد بها على عجبه من سلاستها وطواعيتها وهي رجز لمولد .

رابعا: النسبة إلى الرجاز مباشرة أو بقوله قال رؤبة ونحوه.

وللرجز ،كما سبق من القول، مكانة كبيرة عند اللغويين، يأخذون به في وضع قواعدهم، من نحو قول ابن جني:" ومن ذلك الألف في يمانٍ وتهامٍ وشئامٍ: هي عوض من إحدى ياءي الإضافة في يمنيّ، وتهاميّ، وشأميّ، وكذلك ألف ثمان، قلت لأبي علي: لم زعمتها للنسب فقال: لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحارٍ، قلت له: نعم، ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتة؛ نحو: عباقيّة، وكراهيّة، وسباهيّة، فقال: نعم، هو كذلك، ومن ذلك أنَّ ياء التفعيل بدل من ألف الفعال، كما أن التاء في أوله عوض من إحدى عينيه.... وقد أوقع هذا التعاوض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صيغها، وذلك قول الراجز – على مذهب الخليل: إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يومًا على من يتَّكل"[2]، يبين كيف حذف الشاعر الجار والمجرور بعد الفعل يتكلّ وتقديره:(عليه)، وهذا الحذف والتعويض مقيس عند اللغويين قال ابن جني:"وقياس هذا الحذف والتعويض قولهم: بأيهم تضرب أمرر، أي: أيهم تضرب أمرر به"[3].

(1) ابن جني، ج/2، 266.

(2) ابن جني ، ج/2، ص307.

(3) المصدر نفسه، ج/2، ص308.

يبين الشكل النسبة التقريبية للشعراء المستشهد بهم في الخصائص:

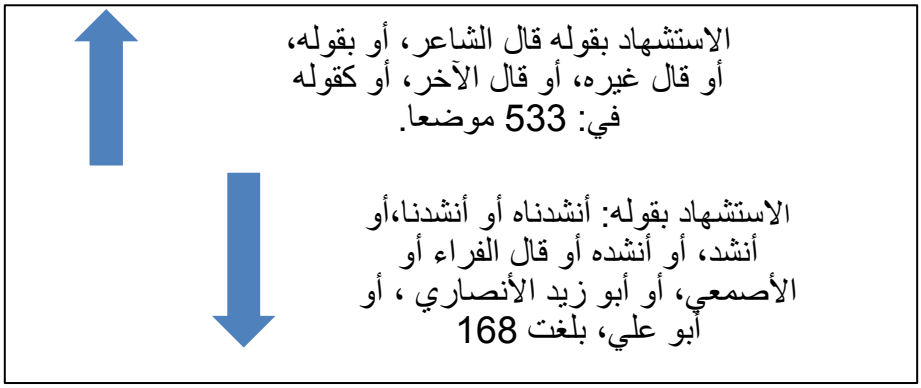

البداوة والجفاء عند الشعراء في الخصائص:

يضع ابن جني بابا للأخذ عن أهل الوبر، وترك الأخذ عن أهل المدر، ويعزو الأمر إلى الاختلال والفساد والخطل الذي أصاب لغة أهل المدن؛ ولكن ابن جني ،في الآن نفسه، لم ينكر الأخذ عن أهل المدن إن ثبت صلاح لغتهم وبعدها عن الفساد باللحن والاختلاط؛ بل نراه يجعل الأخذ عنه واجبا بشرط صحة وسلامة اللغة من العيوب، ويضع ذات المنهج لأهل الوبر أو البداوة إن أصاب لغتهم اختلاطا وخللا فيمتنع الأخذ عنه[1]، وساق مثالا لذلك فقال:" وقد كان طرأ علينا أحد من يدَّعي الفصاحة البدوية ويتباعد عن الضعفة الحضرية فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزًا حَسُنَ في النفوس موقعه، إلى أن أنشدني يومًا شعرًا لنفسه يقول في بعض قوافيه: أشئؤها، وادأؤها "بوزن أشعها وأدعها" فجمع بين الهمزتين ،كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له، ولا قياس يسوغه، نعم، وأبدل إلى الهمز حرفًا لا حظَّ في الهمز له بضد ما يجب؛ لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلبًا ساذجًا عن غير صنعة ما لا حظّ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعًا! هذا ما لا يتيحه قياس، ولا ورد بمثله سماع"[2].

(1) المصدر نفسه ، ج/2، ص7.

(2) المصدر نفسه، ج/2، ص8.

فابن جني هنا يرفض الأخذ عن بدوي خالف القياس في شعره ،وجمع بين همزتين ليس في أصلها حرفا قابلا للقلب للهمزة كألف فاعل في خطائي، فلما خالف القياس أصبح الأخذ عنه مردودا، ولم يكن للبداوة حظ لتجيز للشاعر أن يخالف ما اتفق عليه العرب، وجاء به لسانهم.

ويذكر ابن جني أيضا أن اللحن فشا في العرب، وأسماه أغلاط الناس؛ مؤكدا أن العربي يخطئ ولو كان عالما باللغة، ومن ذلك ما ذكره عن ابن الشجري الذي فتح الحرف الحلقي وهو العين، فقال:" فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلّا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته، وقد قال الفرّاء في بعض كلامه: إلّا أن تسمع شيئًا من بدوي فصيح فتقوله، وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقي في نحو: "يعدو" و "هو محموم" ولم أسمعها من غيره من عُقَيل، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به، ولا يبعد عن الأخذ بلغته، وما أظن الشجري إلّا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين؛ نحو قول كُثَيِّر: له نَعَل لا تطبّي الكلب ريحها ... وإن جُعِلَت وسط المجالس ثُمَّتِ
وقول أبي النجم: وجبلًا طال معدًّا فاشمخرَّ ... أشمّ لا يسطِيعه الناس الدّهر"[1].

ويرفض ابن جني رفضا قاطعا أن ننساق وراء كل مسموع بل لابد فيه من موافقة القياس والفصاحة، والذي يظهر مما سبق أن العربي يؤخذ عنه ويترك؛ ولو كان مما يستدل بشعره ويتخذ شاهدا كبيت كثير، وأبي النجم.

ثم يأتي ليضع بابا عن اختلاف اللغات؛ وكلها حجة، ويورد لغات عُرِفت عن العرب، ونسبت لبعض القبائل عدّها اللغويون مخالفة للفصاحة، فكانت الغلبة في الفصاحة للغة قريش يقول:" ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجّع قيس، وعجرفيّة ضبة، وتلتلة بهراء"[2]، وهو ما يمكن أن نسميّه عيبا من عيوب اللهجة أو اللغة، ولكن ابن جني لا يراه عيبا؛ وإنما لهجة ولغة، لك الحق باستعمالها لأنها حجة لديه، مستشهدا ببيت ذي الرّمة حين يقول: أعَنْ ترسّمت من خرقاء منزلة، وببيت ابن هرمة الذي قال فيه: أعَنْ تغنَّت على ساقٍ مطوَّقةٌ ... وَرْقَاءُ تدعو هديلًا فوق أعوادِ[3].

(1) ابن جني، ج/2، ص11.
(2) المصدر نفسه، ج/2، ص13.
(3) المصدر نفسه، ج/2، ص14.

و ابن جني مع احتفائه باللغات كلّها _ وهذا يُحمَد له _ يذكر أن الاستعمال هو محل الفصل بين اللغات في الأخذ بأحسنها لفظا وفصاحة؛ وترك ما عداها، ولا يعني ذاك أن اللغات غير مقبولة، أو مهجورة، وكلها حجة، كما قال:" فالناطق على قياس لغةٍ من "لغات العرب" مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[1].

وابن جني يفصح هذا الموضع عن ثاقب نظر لحال اللغة المسموعة المستعملة لدى العرب فهو لم ينكر أيّا من اللغات التي جاءت عنهم وإنما أوعز للتخيّر منها ، وهو بذلك يجيد استقراء اللغة، ولا يترك ما قد يسهم في وضع قواعدها، ويدلّ أيضا على اهتمام ابن جني باللغة المنطوقة متمثلة في لغات العرب ولهاجتها.

ويوضح ابن جني قيمة الشعر والاستشهاد به، وبخاصة، إذا كان من بدوي:" وقال لنا أبو علي يومًا: قال لنا أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه، وكذلك الشعر: النفس له أحفظ وإليه أسرع، ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعيًا جلفًا، أو عبدًا عسيفًا، تنبو صورته، وتمجّ جملته، فيقول ما يقوله من الشعر؛ فلأجل قبوله وما يورده عليه من طلاوته، وعذوبة مستمعه، ما يصير قوله حكمًا يرجع إليه ويقتاس به ،ألا ترى إلى قول العبد الأسود:

إن كنت عبدًا فنفسي حرة كرمًا ... أو أسود اللون إني أبيض الخلق.

وقول نصيب: سودت فلم أملك سوادي وتحته ... قميص من القوهي بيض بنائقه"[2].

وهو نص يسوقه ابن جني يبين مكانة الشعر عند أبي علي الفارسي، وهو أستاذه الذي أخذ عنه، كما يوضح أن الشاعر كلما كان في طبعه الجفاء والغلظة كلما ارتفعت قيمة شعره المستشهد به ويقاس عليه.

ولما كانت سمة الرجـــز الإيغال في البداوة والوعورة[3]، لجـأ إليــه علماء اللغة ليكون زادهم في

---

(1) المصدر نفسه، ج/2، ص14.

(2) ابن جني، ج/1، ص217، والقوهي: ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان، وهو إقليم في فارس. وقوهستان معناه في الأصل موضع الجبال، والبنائق: جمع بنيقة، وبنائق القميص: العرا التي تدخل فيها الأزرار، ويريد بالقميص الذي تحت سواده قلبه وخلقه. والبيت: لسحيم عبد بني الحسحاس، انظر: ابن سيده، المخصص، ج/1، ص202، و ابن منظور، اللسان، ج/3، ص224.

(3) انظر: عيد (د. محمد)، ص119.

الاحتجاج، فنقلوا عن رجـــاز العرب كثيرا؛ بل وأسهبوا في النقل ومنهم العجاج، ورؤبة، وأبو نخيلة، وأبو النجم، وحميد بن الأرقط وغيرهم، وقد استشهد ابن جني برجاز العرب ومنهم:

1. العجاج، واستشهد به في ما يقرب من ستة وخمسين موضعا.
2. رؤبة واستشهد به في ما يقرب من واحد وأربعين موضعا.
3. أبو نخيلة، واستشهد به في ثلاثة مواضع.
4. أبو النجم، واستشهد به في إحدى عشر موضعا.
5. لشاعر من بني عجل في إحدى عشر موضعا.

وذلك غير ما نسبه للراجز دون ذكر اسمه.

وسيبين الشكل الآتي نسبة استدلاله بالرجاز من الشعراء وبالمولدين منهم:

كان استشهاده بالرجز على نمطين:

الأول: ما صرّح فيه بذكر الشاعر الراجز، وبلغت ثلاثة وعشرين موضعا.

الثاني: ما لم يصرح فيه بذكر الراجز، وقال: من الرجز، أو نسبه المحققون لبحر الر جز، وهي ثمان وثلاثين موضعا، بمعنى إن مجمل استشهاده بالرجز بلغ واحدا وستين موضعا، على النحو المبيّن بالشكل:

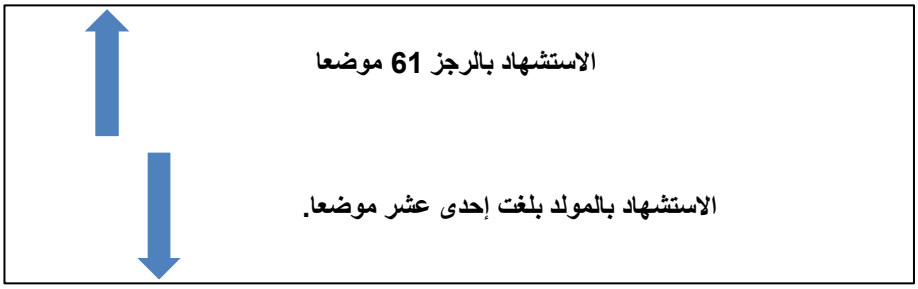

ومن هذا الإحصاء التقريبي يتبين مقدار رواية الشعر في كتاب الخصائص الذي بلغ إجماليها سبعمائة وسبعا وستين موضعا، وهي قدر كبير بالنسبة لما استدل به من كلام العرب، والقرآن الكريم، والحديث؛ مما يوضح مدى عناية ابن جني بالشعر في كتابه، ومدى اعتماده عليه في الاستدلال، وقد سار ابن جني على نهج سابقيه من اللغويين في اعتماده على الرجز، وابتعاده عن المولد الذي كان قليلا جدا بل نادرا في الخصائص.

المطلب الرابع.

التقعيد بالشعر عند ابن جني.

ابن جني في استدلاله يقدم الشعر على الكتاب والحديث كثيرا، ويختلف ابن جني عن غيره من النحاة في أنه استدل حتى في معاني مسميّات الأبواب، ولم يقصر استدلاله بالكتاب، والحديث، والشعر، على مسائل النحو واللغة؛ على النهج الذي نراه عند الفقهاء في تحليلهم وتفسيرهم للكلمة، فقد ذكر حد البناء ثم أخذ يفسر الكلمة لغةً ليوائم بين المعنى والمصطلح فيقول:" وكأنهم إنما سموه بناءا لأنه لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء؛ من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة، والمظلة، والفسطاط، والسرادق ونحو ذلك، وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء تشبيهًا لذلك – من حيث كان مسكونًا، وحاجزًا ومظلًا –بالبناء من الآجر والطين والجص؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني: لو وصل الغيث أبنين امرأ ... كانت له قبة سحق بجاد"[1].

ويستطرد في توضيح معنى البناء محاولا كلّ الوجوه نثرا وشعرا، وهذا الأسلوب في الاستطراد وتعاضد الأدلة كثير في خصائص ابن جني فهو يتتبع الكلمة ويدلل عليها من جوانبها كافة، ولعل ابن جني لم يجانب الصواب عن مراده من تأليف كتابه الخصائص حين قال:" فإن هذا الكتاب ليس مبنيًا على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بديء وإلام نحي؟ وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين ،والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكتاب، والمتأدّبين التأمل له والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به؛ ليكون له سهم منه، وحصة فيه!"[2] فالناظر لكتاب الخصائص من خلال تبويب ابن جني واستدلاله يتبين له كيف كان موفقا في تحديد بغيته وكيف كان بارعا في تطبيق ما أراد.

---

(1) ابن جني، ج/1، ص38، والبيت غير منسوب انظر: ابن منظور، اللسان، ج/7، ص144، وابن سيده، المخصص، ج/1، ص405، والزمخشري، أساس البلاغة، ج/1، ص78، والمعنى: يُفَرَّقُ عَلَيْهِ فيَخِرُّ بيتُه، قُبَّتُه، فيَتَّخِذ بَيْتًا مِنْ سَحْقٍ بِجاد به أَن كَانَتْ لَهُ قُبَّةٌ.

(2) المصدر نفسه، ج/1، 68.

وقد استخدم ابن جني الشعر في وضع القاعدة، أو التدليل على مسألة بعينها؛ كأن يقول في باب القول على النحو مفسرا كلمة (نحو) وتحديد القسم الذي تنتمي إليه ــ وهي من الأمور التي نرى ألا طائل من ورائها سوى فلسفة لزمته في كل الكتاب ــ يقول :" وهو في الأصل مصدر شائع أي: نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصدًا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء، أي: عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم، وكما أن بيت الله خص به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله، وله نظائر في قصر ما كان شائعًا في جنسه على أحد أنواعه، وقد استعملته العرب ظرفًا وأصله المصدر، أنشد أبو الحسن:

ترْمِي الأَمَاعيزَ مجْمَراتِ .. . بأرجلٍ رُوحٍ مُجَنَّبَات

يحدُو بها كل فتى هيهات .. . وهن نحو البيت عامدات"[1].

وبذات النسق تحدث في معنى الإعراب- قال في باب الإعراب:" والمعرب: صاحب الخيل العراب وعليه قول الشاعر: يصهل في مثل جوف الطوى ... صهيلًا يبين للمعرب" [2]، ويعتمد ابن جني في تقعيد المسألة على قول الشاعر؛ بل ويجعل قول الشاعر دليلا وحجة على ما خلص إليه من القاعدة، أو تفسيرا لدلالة لفظ وأصله، كما فعل في مثل: (مقلوليا) و(بعيليا) في بيت رؤبة بن العجاج[3] حين يقول: **قد عجبت مني ومن بعيليا ... لما رأتني خلقا مقلوليا.**

ثم يستدلّ ببيت يزيد بن معاوية ليؤيد ما ذهب إليه من أن أصل لام اقلولى (واو) لا(ياء).

وسرب كعين الرمل عوج إلى الصبا ... رواعف بالجادي حور المدامع

سمعن غناء بعد ما نمن نومة ... من الليل فاقلولين فوق المضاجع[4].

---

(1) ابن جني، ج/1، ص35، الأماعيز واحدها أمعز، هو ما غلظ من الأرض، والوجه فيها الأماعز، ولكنه زاد الباء للشعر، و"مجمرات" يريد خفافا صلبة، يقال: خف مجمر، وقوله: "بأرجل" إبدال من قوله: "بمجمرات"، وقد جاء هكذا في ش، وأ، وفي اللسان في "نحو"، و"هبت": وأرجل". وروح جمع أروح وروحاء، يقال: رجل روحاء إذا كان في القدم انبساط واتساع، و"مجنبات وتجنيب الرجل الحناء فيها وتوتير، وتحنيبها أيضًا بهذا المعنى. وروايته في اللسان: تَرْمِي الأَماعِيزَ بمُجْمَراتِ،... بأَرْجُلٍ رُوحٍ مُجَنَّباتِ ...يَحْدُو بِهَا كلُّ فَتًى هَيّاتِ، ... وهُنَّ نَحْوَ البيتِ عامِداتِ، انظر: ابن منظور، اللسان، ج/15، ص310،

(2) ابن جني، ج/1، ص37.

(3) المغربي ، ج/1، ص 5.

(4) ابن جني، ج/1، ص6، والبيت في اللسان غير منسوب، انظر: ابن منظور. اللسان، ج/15، ص200، والزمخشري، أساس البلاغة، ج/2، ص100.

فالدلالة في الألفاظ التي كلها أصول الخفة أو القلة أو الحركة كما أن دلالة (ك ل م)القوة والشدة[1]، وقد أبتدأ كثير من اللغويين مؤلفاتهم النحوية بذكر الفرق بين القول والكلم[2]؛ فأجمعوا أن القول هو: اللفظ الدال على المعنى، والكلمة هي القول المفرد المفيد، لكن ابن جني خرج عن هذا النمط في بيان الفرق ما بين القول والكلمة، واستعمل الدلالة لتأكيد ما ذهب إليه من أن المعنى الأصل لا تخرج عنه التقاليب والتصاريف مهما تعددت، وينتهج ابن جني السبيل ذاته للاستدلال على أن مصدر اللّغة (اللّغا)؛ فيستدلّ ببيت لرؤبة بن العجاج يقول فيه: ورب أسراب حجيج كظم ... عن اللغا ورفث التكلم.

وهو يعلل تقصيه هذا، وإسهابه في إيراد هذه المفردات، وتفسير معانيها وسبر غورها بقوله :" وليكون هذا الكتاب ذاهبًا في جهات النظر، إذ ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب ،والجر ،والجزم؛ لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي"[3].

ويستطرد ليضع تعريفا للكلام لا نجده عند غيره من أهل اللغة قائلا:" فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها، وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفًا، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي لا لفظ وجرس، وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع، وضيق القول فيه عليهم حتى لم يكادوا يفصلون بينهما، والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه، وفصله بين الكلام والقول، ولكل قوم سنة وإمامها"[4]، وما أورده ابن جني في نصه السابق إشارة لعموم إطلاق القول على كل الكلام، فكل كلام قول، وليس كلّ قول كلاما؛ لأن الكلام لا بد فيه من الإسناد.

---

(1) المصدر نفسه، ج/1، ص 14- 19.

(2) انظر: ابن هشام (أبو محمد عبدالله ابن جمال الدين الأنصاري 761هـ): قطر الندى، ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط/11، 1963م، ج/1، ص138.

(3) ابن جني، ج/1، ص33.

(4) ابن جني، ج/1، ص33

وقد جاء في كتاب سيبويه أن الكلام في باب الاستقامة من الكلام والإحالة بأن الكلام منه:" فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ، وسآتيك غداً، وسآتيك أمس"[1].

وفي آخر يقول سيبويه في معرض حديثه عن اسم كان:" واعلم أنه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفةُ، لأنه حد الكلام؛ لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيداً لأنهما شيئان مختلفانِ، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثم تَذكر الخبرَ، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخَّرتَ، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله، فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هو معروف"[2]، وبيّن هنا أن سيبويه قصد بالكلام الجملة بعلاقتها الإسنادية، وهو ما أشار إليه ابن جني في نصّه السابق، وعلى أية حال فإن المتتبع لسيبويه في مواضع نصه على لفظة (كلام)[3]يدرك عمق نظر ابن جني ودقة تقصيه للفكرة.

وهو استعمال غالب في أبواب النحو، وقد استخدم لفظ الكلام في المسائل الصرفية أيضا وهي تذهب إلى ما سُمع عن العرب يقول:" وسألته: عن سعدان والمرجان، فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل: سرداحٍ ولا فعلالٌ إلا مضعَّفاً، وتفسيره كتفسير عريانٍ، وقصته كقصته"[4]،ويقول:" ونحو ذا في كلامهم ألا تراهم قالوا: ملامح ومشابه وليالٍ، فجاء جمعه على حدِّ ما لم يستعمل في الكلام، لا يقولون: ملمحة ولا ليلاة، ونحو ذا كثير"[5].

وسيبويه يستعمل لفظ الكلام في سياقين هما:

الأول: إن أراد الجملة/ وهو ما ذكره ابن جني.

الثاني: إذا أراد التدليل على ما سمع من عرب من ألفاظ.

---

(1) سيبويه، ج/1، ص35.

(2) المصدر نفسه، ج/1، ص47.

(3) انظر: المصدر نفسه، ج/1، ص51، 53، 55، 58، 62.

(4) المصدر نفسه ،ج/ 3، ص218.

(5) المصدر نفسه ، ج/3، ص275.

في باب التوكيد:

يستدل بقول جرير فيقول:" مع أنهم في بعض الأحوال قد يمكنون ويحتاطون وينحطون في الشق الذي يؤمون، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون؛ وقد قال جرير: **تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا**

فزاد الزاد في آخر البيت توكيدًا لا غير"[1].

في ضمير الشأن:

يجعل ابن جني قول ضيغم الأسدي دليلا على رفع الاسم بعد إذا الزمانية فيقول:" ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدي: إذا هو لم يخفني في ابن عمي. .. وإن لم ألقه الرجل الظلوم على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ألا ترى أن "هو " من قوله "إذا هو لم يخفني " ضمير الشأن والحديث وأنه مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر، فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره"[2].

حيث يجيز ابن جني أن يكون رافع ضمير الشأن (هو) الابتداء لا الفعل المضمر[3]، ويؤيد في ذلك مذهب أبي الحسن الأخفش في نحو قوله تعالى: ﴿وإذا السماء انشقت﴾[4] وقوله عز من قائل:﴿إذا الشمس كوّرت﴾[5].

ويرى أن البيت يعد تقوية لمذهب أبي الحسن فيقول:" وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}و{إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ}، معنا ما يشهد لقوله هذا: شيء غير هذا غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا إنما الغرض

(1) المصدر نفسه ، ج/1، ص 83،84، والبيت في اللسان منسوب لجرير، انظر: ابن منظور، اللسان، ج/3، ص198، والبغدادي، الخزانة، ج/9، ص396.

(2) ابن جني ، ج/1، ص105، والبيت منسوب لضيغم الأسدي، انظر: اللسان، ج/12، ص373،

(3) أورد المحقق أن ابن جني قد ألزم الرفع على الابتداء في الاسم الواقع بعد إذا الزمانية، والحقيقة إن ابن جني حمل الأمر على الجواز. انظر: ابن جني، ج/1، ص105

(4) الانشقاق، الآية1.

(5) التكوير، الآية 1.

إعلامنا أن في البيت دلالة على صحة مذهب أبي الحسن هذا، فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذي أنشدناه"[1]، والذي جعل ابن جني يرى رأيه هذا أن جملة "لم يخفني الرجل الظلوم" ماهي إلا تفسير للضمير أي: للقصة، ووجب لديه أن تكون الجملة التي تعمل الرفع في الضمير أن تكون تامة المعنى؛ لذلك لا تعد جملة لم يخفني الرجل الظلوم إلا مفسرة للضمير، أي: قصته، ويفرق بين سياق: إذا هو لم يخف، وقولك: إذا زيد قام أكرمتك، في أن الأول لم يكتمل معناه والثاني اكتمل لذلك وجب فيه الرفع بفعل مضمر.

وما جعل ابن جني يخوض في هذه المسألة استطراده في اتصال الضمير بالفعل والاسم وانفصاله، إلى أن قال:" قد صح ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزلا باثني عشر دليلًا منزلة الجزء الواحد؛ فالعمل إذًا إنما هو للفعل وحده، واتصل به الفاعل فصار جزأ منه، كما صارت النون في نحو لتضربن زيدًا كالجزء منه، حتى خلط بها وبني معها، ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به، إنما تعمل في الظروف، ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدي"[2].

في عطف الجملة على الجملة:

يستدلّ ابن جنيّ بقول الشاعر: زمان علي غراب غداف ... فطيره الشيب عني فطارا، على جواز عطف الفعل (فطيّره) بمتعلق الظرف (عليّ) ثبت واستقر بعد حذفه، والمسألة من باب عطف الجمل[3]، ويجعل نظير ذلك عطف (يوم تبلى السرائر) على قوله: (فماله قوة) فيقول:" ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عز اسمه {يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ، فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ} أفلا تراه كيف عطف الظرف الذي هو {لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ} على قوله: {تُبْلَى} وهو فعل فالآية نظيرة البيت في العطف، وإن اختلفا في تقدم الظرف تارة وتأخره أخرى،

(1) ابن جني، ج/1، ص106.

(2) المصدر نفسه، ج/1، ص 105.

(3) ابن جني، ج/1، ص107، ويبين محقق الكتاب أن ابن جني اختار أن يكون هو على حذف تعلق بالظرف، فهو من عطف الفعل على الفعل عنده؛ فيما يختار المحقق أن يكون من باب عطف الجملة الاسميّة على الفعلية رافضا ما خلص إليه ابن جني، والرأي إن ابن جني لم يكن موجبا فيما ذكره وإنما مجوّزا، كما يبدو أنه يذهب إلى العطف مع التناسب لا كما رآه المحقق.

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد، وإنما أفرض منه ومما يجري مجراه ما يستدل به ويجعل عيارًا على غيره، والأمر أوسع شقة، وأظهر كلفة ومشقة؛ ولكن إن طبنت له ورفقت به، أولاك جانبه وأمطاك كاهله وغاربه، وإن خبطته وتورطته كدك مهله، وأوعرت بك سبله فرفقًا وتأملًا"[1]، وأكثر ما ينبئك به النص عناية ابن جني بالشعر، واهتمامه بالقياس على المسألة، وجعلها معيارا على غيرها.

في دخول (ما) المصدرية على (أن) لشبهها بما النافية:

يقول ابن جني:"واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن "إن"من قوله: ورج الفتى للخير ما إن رأيته...على السن خيرًا لا يزال يزيد فإنك قائل: دخلت على " ما" – وإن كانت "ما " ههنا مصدرية– لشبهها لفظًا بما النافية التي تؤكد بإن من قوله:

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم ... تخالج الأمر إن الأمر مشترك

وشبه اللفظ بينهما يصير "ما " المصدرية إلى أنها كأنها " ما " التي معناها النفي؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق "إن" بها"[2].

ويضع ابن جني قاعدة فيقول:" اعلم أنه متى اجتمع معك في الأسماء والأفعال حرف أصل ومعه حرفان مثلان لا غير فهما أصلان، متصلين كانا أو منفصلين؛ فالمتصلان نحو: الحفف، والصدد، والقصص، وصببت، وحللت، وشددت، وددن، وبين، وأما المنفصلان فنحو: دَعْدٍ، وتُوتٍ، وطوط، وقلق ،وسلس، وكذلك إن كان هناك زائد فالحال واحدة نحو: حمام وسمام، وثالث وسالس؛ روينا عن الفراء قول الراجز: ممكورة غرثي الوشاح السالس ... تضحك عن ذي أشر غضارس وكذلك كوكب، ودودح، وليس من ذلك دؤادم؛ لأنه مهموز"[3].

في الأصل الثلاثي والرباعي:

يستشهد ابن جني ببيت للعجاج فقال:" ومن الأصلين الثلاثي والرباعي المتداخلين قولهم: قاع قرق، وقرقر، وقرقوس، وقولهم: سلس وسَلْسَلٌ وقَلِقٌ وقَلْقَل، وذهب أبو إسحاق في نحو: قلقل

(1) المصدر نفسه، ج/1، ص109.

(2) المصدر نفسه، ج/1، ص111، والبيت منسوب للمَعْلوط بْنِ بَذْلٍ القُرَيْعيّ، انظر: الن منظور، اللسان، ج/13، ص35، والبغدادي ،الخزانة، ج/8، ص444.

(3) ابن جني، ج/2، ص58.

وصلصل وجرجر وقرقر إلى أنه فعفل، وأن الكلمة لذلك ثلاثية، حتى كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغد وزغدب، وسبط وسبطر، ودمث ودمثر، وإلى قول العجاج:

ركبت أخشاه إذا ما أحبجا ، هذا مع قولهم وتر حبجر للقوي الممتلئ نعم، وذهب إلى مذهب شاذ غريب في أصل منقاد عجيب، ألا ترى إلى كثرته في نحو زلز وزلزل، ومن أمثالهم: "توقري يازلزه" فهذا قريب من قولهم: قد تزلزلت أقدامهم إذا قلقت فلم تثبت، ومنه قلق وقلقل"[1].

في الإبدال:

قال ابن جني:" ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صادًا، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاءً، فتقلب لها تاؤه طاء، وذلك نحو: اصطبر واصطبر واضطرب، واطرد واظطلم، فهذا تقريب من غير إدغام، فأما اطَّرد فمن ذا الباب أيضًا، ولكن إدغامه ورد ههنا التقاطًا لا قصدًا، وذلك أن فاءه طاء، فلمَّا أبدلت تاؤه طاء صادفت الفاء طاء فوجب الإدغام لما اتفق حينئذ، ولو لم يكن هناك طاء لم يكن إدغام، ألا ترى أنَّ اصطبر واضطرب واظطلم لما كان الأول منه غير طاء لم يقع إدغام قال: ..... ويظلم أحيانًا فيظطلم

وأما فيظلم "وفيطَّلم" بالظاء والطاء جميعًا، فإدّغام عن قصد لا عن توارد. فقد عرفت بذلك فرق ما بين اطَّرد وبين اصَّبر واظَّلم واطَّلم"[2].

الخاتمة:

كان الشعر للعربي ديوانه يبرز فيه حاضره ووجوده، وتاريخه ومستقبله، مؤجج بالعاطفة، مترامي في حدود الخيال، يفسح فيه الطرف لجمال مستور وباطن، هو وعيه وفكره، كما أنه لوعته وبهجته، ظل الشعر حاملا للغة معبرا عن روعتها، مفسرا غريبها و عجيبها، حمل تاريخ العرب وأمجادها ، هو الكلام الموزون المقفى، فليس يخرج عن كونه كلاما لدى اللغوي وإن جاء موسقا مترنما بلفظه، فاتخذه لهذا الشأن اللغويون منهلا للقاعدة كما فعل ابن جني في كتابه الخصائص ، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

1. اعتمد اللغويين على الشعر في وضع قواعدهم اللغوية وهو نهج رأيناه واضحا لدى ابن جني في كتابه الخصائص.

(1) ابن جني، ج/2، ص54.

(2) المصدر نفسه، ج/2، ص143.

2. كانت نسبة الاستدلال بالشعر في كتاب الخصائص كبيرة جدا.
3. استدلّ ابن جني بالرجز متمثلا في استشهاده بشعراء رجاز كثر.
4. كانت نسبة المولد في كتاب الخصائص نادرة جدا.
5. تتجلى في الخصائص سبيل اللغويين في الاستشهاد بالشعر واعتمادهم على الطبقتين الأولى والثانية؛ وذلك حسب توزيعهم الشعر العربي في طبقات يؤخذ عن هذا ويترك هذا، وقد سار ابن جني على خطى سابقيه من اللغويين والنحاة في الاستشهاد بالشعر.
6. يعد الشعر معيارا غير دقيق لوضع القاعدة اللغوية نظرا لما يكتنفه من عوارض كالضرورات وطبع الشاعر وثقافته، ومع ذلك اعتمد عليه اللغويون اعتمادا كبيرا في صياغة القاعدة والأحكام اللغوية.
7. اختلف ابن جني في الخصائص عن غيره من النحاة لأنه أجرى الاستشهاد بالشعر في كل موضع ولو كان معنى لغويا.

وآخرا ـ ومن خلال ما سلف ـ يجب التأكيد على ضرورة استيفاء البحث اللغوي باستقراء مناهج العلماء وطرقهم وتفسير الظواهر اللغوية من خلال إحصاءات موضحة ومبينة لطرقهم.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1. إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، الناشر: مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهر، ط/2، 1952م.
2. الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين 557 هـ): الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطلعة الجامعة السورية، 1957م.
3. ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ): الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الثالثة، 1986م.
4. ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (المتوفى: 458هـ): المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.
5. ابن منظور (محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ): لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414هـ.
6. ابن هشام (أبو محمد عبدالله ابن جمال الدين الأنصاري 761هـ): قطر الندى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط/11، 1963م.
7. البغدادي (عبد القادر بن عمر ت 1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق : محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، الناشر : دار الكتب العلمية، مكان النشر : بيروت، 1998م.
8. خليل (د. حلمي): المولّد في العربيّة دراسة فينمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربيّة ، بيروت ، لبنان، ط/2، 1985م.
9. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (المتوفى: 538هـ): أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
10. سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب (المتوفى: 180هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ -1988 م.

11. السيرافي (أبو سعيد 368 هـ): ضرورة الشعر ، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الناشر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط/1، 1985م.

12. السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ):

- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق وشرح: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م.

13. الجمحي (محمد بن سلّام بن عبيد الله بالولاء، أبو عبد الله (المتوفى: 232هـ): طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني – جدة.

14. عيد (د. محمد) : الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، 1988م.

15. المغربي (يحي بن محمد أبو زكريا الشاوي): إرتقاء السيادة في النحو، ، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، ط/1، 1990م.